

العمومية والعلمية في (الاسم) بين ميزان الأصل والفرع عند اللغويين العرب
Generalization and Properhood in Name Between Balance of Origin and Sub-origins of the Arab Linguists

حورية شاري*

Houria Chari

جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله- الجزائر (الجزائر)

University of Algeria2- Abou Elkacem Saad Alah (Algeria)

Houria.amina16@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/02	تاريخ القبول: 2022/10/05	تاريخ الإرسال: 2022/08/02
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مكانة مفهوم الأصل والفرع في حقل الأسماء عند اللغويين العرب القدامى، وإبراز الدور الذي أدّاه في تصنيفها إلى أسماء عامة وأخرى خاصة. كما تهدف أيضاً إلى البحث في المعايير التي اعتمدت من طرفهم أثناء هذا التصنيف لتثبيت أصلية الاسم العام، وعموميته، فأصبح نموذجاً مثالياً تقاس به أسماء الأعلام بعدها فرعاً عنه، ولمعرفة مدى احترامها لقوانين النظام اللغوي وموافقتها قواعده.
الكلمات المفتاح: الاسم العام، الاسم العلم، الأصل، الفرع، العمومية، العلمية.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of origins and sub-origins in the name's domain for the old Arabs linguistics, and show the role that it did in categorizing them into common and special names. Also, this study aims to seek the measures used during this categorization to put down the origin of common name and its generalization. It become a perfect model which is used to measure the proper names and knowing the extent of respect to language system laws and rules.

Keywords: Common Name, proper name, origins, sub-origins, generalization, properhood.



مقدمة:

يضم البحث اللغوي عند العرب القدامى عدة مفاهيم تعكس في كثيرٍ من الأحيان المبدأ الفكري الذي انطلقوا منه في تناول مفردات اللغة ووصفها، وتحليل ظواهرها، ومن أبرزها مفهوم الأصل والفرع، إذ

* حورية شاري: houria.amina16@gmail.com

يشكل نظرية قامت عليها مباحثهم لتلك المفردات على اختلاف أقسامها، بما فيها قسم الاسم الذي يمثل عصب اللغة البشرية وعمودها الفقري، فبدونه تشل عملية التواصل وتغلق أبواب الفهم والتفاهم بين المتخاطبين. فهذه المكانة الاجتماعية التي يحتلها الاسم في حياة المجتمعات العربية، على غرار المجتمعات الأخرى، هي التي دفعت باللغويين العرب قديماً إلى الاهتمام به، وإن كان جلّ اهتمامهم ينصب على نوع معين من الأسماء، والتركيز عليه بنسبة كبيرة على حساب نوع آخر منه، بتطبيق النظرة القائمة على ما هو أصل، وما هو فرع أثناء الدراسة. وعلى هذا الأساس تنطرق إلى نظرة اللغويين لمفهوم الأصل، في قسم الاسم بنوعيه العام، والعلم كقابل لمفهوم الفرع فيها، وليس كما يقصد به في الدرس اللغوي بأنه "القواعد والقوانين العامة لعلم النحو"¹، أو كما يستعمل في (علم أصول النحو)، كأدلة للنحو وأقسامه²، بل تنطرق إليه كقانون اعتمده علماء العربية حتى يؤصلوا للأسماء، بالأسماء في كينوتها ومنطلق وجودها. وعليه يمكن أن نطرح التساؤل التالي: كيف كانت نظرة اللغويين العرب القدامى لمفهوم الأصل بعده معادلاً لمفهوم الفرع في حقل الأسماء؟ وما مكانته عندهم كفلسفة يقوم عليها فكرهم اللغوي من أجل التأصيل لنظام العربية وتقعيده؟.

وقد جاءت هذه الدراسة في عنصرين أساسيين، حيث سعينا في العنصر الأول إلى الإلمام بمفهوم الأصل والفرع سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية وتتبع تاريخ ظهورها عند اللغويين العرب من أجل التأصيل لها في الفكر اللغوي العربي القديم، فجاء بعنوان: (الأصل والفرع في الدرس اللغوي العربي- مفهومه ونشأته)، متفرعاً بدوره إلى فرعين. أما العنصر الثاني عنوانه بـ(معيار الأصلية والفرعية في حقل الاسم من منظور علماء العربية القدامى) دون تفرعه بفعل طبيعة الدراسة، وهو عبارة عن جانب تطبيقي تطرقنا فيه بالتحليل والتعليل إلى نظرة اللغويين للمفهومين كفلسفة يقوم عليها فكرهم اللغوي حينما تناولوا اللغة العربية ونظامها وركزنا فيه على حقل الاسم بنوعيه العام والعلم على اعتبار أنه موضوع هذه الدراسة مع تقديم أمثلة ومخططات تحليلية تدعها.

أولاً- الأصل والفرع في الدرس اللغوي العربي- مفهومه ونشأته:-

1- تعريف مصطلح الأصل والفرع لغةً واصطلاحاً:

تتفق المعاجم اللغوية على أن الأصل، كلفظ لغوي يحمل معنى بداية الأشياء وأساسها كما جاء في (لسان العرب) أنه "أسفل كل شيء"³. أما في (التعريفات)، هو الشيء التام الذي يكون نموذجاً يبنى عليه غيره ويفتقر إليه، ليبقى تابعاً له، في حين لا يفترق هو إلى غيره⁴ نتيجة لتوفره على مزايا تتواجد بداخله تستحق أن تكون الأساس الذي يشكل مكونات وجوده إذا ما عدنا إليها، قبل نواة تكوينه الجيني، وجردها من أي ملامح ساهمت في بناء ذلك التكوين أو غيرته، كلياً، أو جزئياً. فهو إذن يبنى نفسه بنفسه دون أن يلجأ إلى أشياء خارجة عن محيطه الداخلي. ومنه ارتقى إلى درجة تسمو للكمال فأصبح ميزاناً يقاس به الفرع؛ لأن من المعاني اللغوية لهذا الأخير؛ أي (الفرع) يُعرف أنه أعلى الشيء⁵ لا قاعدته ولذلك "يبنى على غيره"⁶، فهو غير قادر على بناء نفسه، لكونه يفترق إلى تلك المزايا المتوفرة في الأصل، ولو بعضها فقط. ويعبر حسن خميس الملتخ

عن هذا المعنى بقوله: "فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذرها، كما نلمح في الأصل دلالة على الثبوت والرسوخ في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير"⁷.

وبما أنه لا بد لكل شيء من أسس يستند عليها لبناء ذاتيته، وضمان استمراره، وهي خاصية لا يمتلكها الفرع، فيجب عليه أن يلجأ إلى أشياء خارجة عنه حتى يوفرها. وبالتالي فيها مفهومان يختلفان تماما، إذا حضر أحدهما غاب الآخر، إذ يرمز مفهوم الأصل للقوة من حيث البناء والتوقع، والاكتفاء، في حين يرمز مفهوم الفرع للضعف والنقص، فلا يجد مكانا له ولا يكتمل بناؤه إلا بغيره، لذا عُدَّ تفرعاً عنه، رغم أنها يبدو أن في ظاهر الأمر يكملان بعضهما بعضاً. وطُبق هذا المبدأ على ألفاظ اللغة أيضاً فدرست في ضوء مفهوم الأصل والفرع في مباحث اللغويين العرب قديماً، فأصبح الاسم العام يمثل الأصل عندهم بالنسبة للاسم العلم.

2- نشأة مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي:

إن الأصل والفرع، كفكرة في الدرس اللغوي العربي موجودة منذ البدايات الأولى لنشأة النحو مع أبي الأسود الدؤلي (ت. 69هـ) وتلاميذه، إذ قيل إنه أول من فرّع للناس ما كان أصلاً في اللغة العربية ليتعلموا مبادئها⁸. يقول صاحب كتاب (طبقات النحويين واللغويين) في هذا الصدد: "هو أول من أسس العربية ونهج سبلها ووضع قياسها؛ وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سرّاً للناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والحزم"⁹. واضطراب الكلام عند العرب لم يظهر في المرحلة التي عاش فيها أبو الأسود الدؤلي، بل وُجد منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما جاء في كتاب مراتب النحويين¹⁰.

نفهم من هذا أن مفهوم الأصل والفرع في هذه المرحلة تحديداً ينحصر- في الصورة، أو الوجه الصحيح السليم، الذي عليه كلام العرب لا اعوجاج فيه؛ أي متى يلتزم المتكلم بقاعدة الرفع، والنصب والجر للكلمة على وجه الخصوص حينما تكون في تركيب معين، كما كان ينطقها العرب قبل تفشي- ظاهرة اللحن بحسب السياق الذي توظف فيه؛ لأن المقصود من (باب الفاعل والمفعول والمضاف) في القول أعلاه هو ثلاث ركائز تمثل نظام ألفاظ العربية بصفة عامة، فالفاعل يقابل معنى الرفع، والمفعول يقابل معنى النصب، والمضاف يقابل الجر، بقطع النظر عن هيكل الكلمة، وما طرأ عليها من تطور بفاعل زمني. وعليه كان يقصد به الطريقة الصحيحة لنطق الكلمات لا بناؤها ومنع وجودها.

هناك رأي آخر يسنّد ظهور هذا المفهوم، كفعل ممارس على اللغة لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت. 117هـ) بعده أول لغوي "فرع النحو وقاسه"¹¹، فهو الذي "بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"¹²، لكن ما يمكن ملاحظته، هو أن أبا إسحاق الحضرمي وضع استعمال المتكلم للغة في عصره تحت قالب قياسي يرجعه إلى قاعدة الرفع، والنصب، والجر كنظام بُنيث عليه العربية، وأصلاً يرجع إليه، كما كان يفعل أبو الأسود الدؤلي، ومن جاء بعده حتى يلزم ذلك المتكلم احترامه، وأن لا يخرج عنه لا غير. يقول إبراهيم رفيدة إن لفظة أصل في هذه المرحلة "كانت تعني تلك المبادئ البسيطة غير المعللة، والتي لا تعني أكثر من الضوابط العامة

للنطق الصحيح¹³ للغة، بعدما بدأ المتكلمون ينحرفون عمّا اعتاد عليه العرب في القديم. ومنه، فمصطلح (الأصل) مفهوم تداول بكثرة في آراء اللغويين وكتبهم منذ نشأة الدراسات اللغوية، وصولاً إلى بلوغها ذروة التطور، فقد بُني عليه نحو العربية، وكلماتها عندهم¹⁴ إلى جانب مفهوم الفرع.

اتخذ مفهوم الأصل والفرع عدة دلالات، بعدما بدأ تبويب ألفاظ اللغة والبحث في هيكلها والتغيرات التي طرأت عليها، ليصبح فلسفة تؤطر هذه الحفريات، ولما كان استنباط نظام العربية الذي سنه المتكلم العربي في تواصله اليومي وإكمال وجهه عند اللغويين مبني على تلك المعادلة كقانون حتمي فكانت كل ظاهرة لغوية أسبق من ظاهرة تقابلها لتكون الأولى والأقدم عليها في الوجود أو متمكنة عليها بمنطق سيوييه (ت.180هـ)، كما يقول: "الأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى... واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير"¹⁵ فمعنى "الاسم المتمكن: أي راسخ القدم في الاسم"¹⁶ خاصة إذا ما قسنا على فكرة أن خفة (المذكر) وسهولته على اللسان مقارنة بما هو مؤنث لأنه سابق عليه في الوجود.

وقد تحدث الحاج عبد الرحمن صالح عن فلسفة الأصل والفرع عند علماء العربية قديماً مطولاً في كتابه (الخطاب والتخاطب) باعتبارها ظاهرة شاملة لكل ألفاظ اللغة معبراً عنها بمفهوم "الوضع"، بل ذهب إلى أن مفهوم الأصل يشمل اللغة حتى حينما تكون في جانبها الوظيفي كونه يؤدي إلى تغييرها¹⁷. والأصل والفرع من المفاهيم الأصولية المستوحاة من علوم أصول الدين إلى جانب مفاهيم أخرى، مثل (القياس، والسماح، والجمع، واستصحاب الحال)، نتيجة لتأثر علوم اللغة بعلوم الدين¹⁸. ولهذا تناول الاسم عند اللغويين قديماً نجد يتأرجح بين مبادئ ومفاهيم فلسفية، وم هي كثيرة أهمها مفهوم الجنسية، ومفاهيم أصولية نجدتها في انسجام تام بحبكتها خلفياتهم الفكرية خاصة المتأخرين منهم.

ثانياً- معيار الأصلية والفرعية في حقل الاسم من منظور علماء العربية القدامى:

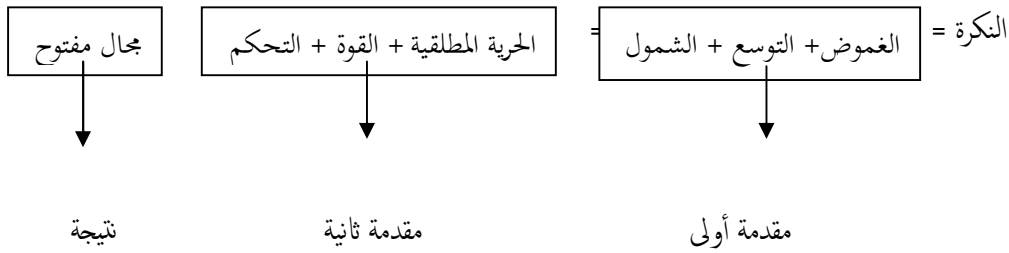
الاسم عبارة عن منظومة لغوية محكمة البناء، وحقل كبير يتفرع إلى عدة أنواع، وكل نوع له خصوصيته التي تميزه؛ فمن خصوصية الاسم العام، مثلاً امتلاكه جملة من الخصائص في شقيه الشكلي والمعنوي، أكسبته القدرة على التوافق وقواعد النظام اللغوي وآلياته صوتياً نحوياً صرفياً، اشتقاقياً، دلالياً وحتى قاموسياً، بحيث تجعله يخضع لها في كثير من الأحيان والمواقف خضوعاً كلياً، مقارنة بالاسم العَلَم الذي يصطدم معها في عدة جوانب فتجده عصياً عليها. وقد يعود ذلك إلى طبيعة ارتباطه الوثيق بالواقع الاجتماعي، نتيجة الدور المهم الذي يلعبه في عملية التواصل، بينما تكمن خصوصية بقية الأنواع الأخرى، مثل (الضائر، أسماء الإشارة، وأسماء الصلة)، أنها مُعينات؛ أي تؤدي دور المساعد سواء للاسم العام أو العَلَم أو دور المحيل عليهما في الخطاب.

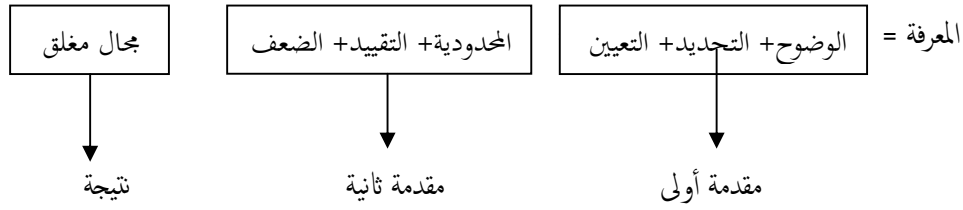
وفي حقيقة الأمر، فالألفاظ الاسمية على اختلافها نراها لا تخرج -أثناء أداء دورها مما كان ثانوياً ومحدوداً- عن سلطتين؛ سلطة النظام اللغوي بقوانينه الصارمة في كثير من الأحيان، وسلطة النظام الاجتماعي

الذي له قوانينه العرفية، وكلاهما يسعى لإحكام سيطرته عليها في خطين مختلفين؛ أحدهما تتصف قوانينه بالسكون وهو النظام اللغوي والآخر تتصف بالحركة. ففي نظام اللغة العربية مثلا لا يمكن أن يتغير قانون التنكير، أو التعريف، أو التنوين، أو قانون الرفع والنصب، والجر، وغيرها، أما قوانين النظام الاجتماعي فتتغير باستمرار، تماشيا مع حاضر المجتمعات وواقعها المعيش، وهو الذي يعود إليه الرأي الأخير في استمرارية تواجدها، والحفاظ على مكاتبها في عز زخم حركيته التطورية التي لا تتوقف.

ومن مظاهر خضوع الاسم العام لقوانين النظام اللغوي في نسيجه الواسع، ما نجده في الجانب النحوي، ومثال على ذلك نأتي بثنائية المعرفة والنكرة، وهي منعزلة عن الرموز اللغوية، نجدها تقول إن معنى تنكير الشيء يعني ليس له إطار محدد يقف عليه، فيكون غامضاً مبهماً، وموغلاً في الامتداد والتوسع إلى ما لا نهاية، يقول الرضي الأسترابادي (ت.686هـ): "معنى تنكير الشيء: شياؤه في أمته"¹⁹ وكما اقترب من المعرفة تقلصت فيه تلك الصفة التوسعية فيصبح أكثر وضوحاً؛ لأن المعرفة في المفهوم العام تقود إلى تكشيف الأشياء المتنكرة وتبيين مكوناتها. وقاعدة النكرة والمعرفة أتت بالأساس مقتبسة من علاقتنا بالأشياء في عالمنا، لأن جهلنا لها يسبق معرفتنا بها، لذا صنفت حالة النكرة في قانون النظام اللغوي في المرتبة الأولى والمعرفة في المرتبة الثانية، يقول سيبويه: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّناً؛ لأنَّ النكرة أول، ثم يدخُلُ عليها ما تُعرَّفُ به"²⁰، وهذا القول لسيبويه تبناه من جاء بعده من النحاة، من بينهم ابن عيش (ت.643هـ) الذي يقول: "النكرة هي الأصل، والتعريف حادث؛... فلا توجد معرفة إلا وأصلها نكرة"²¹، وتعبير الفاكهي (ت.972هـ) النكرة أصل للمعرفة التي هي فرع عنها²².

وعلى هذا يمكن القول إن النكرة فلسفة ترمز للحرية المطلقة، نتيجة غموضها، بينما ترمز المعرفة للتقييد والمحدودية بفعل وضوحها، لذا قام اللغويون -بعد استنباط قواعدهم- بحصر المعرفة في خمسة أنواع، وتركوا النكرة دون تحديد كرمز على مطلقيتها. يقول سيبويه: "المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة... والألئف واللام، والأسماء المهمة، والإضمار"²³. ومثل للدلالة على مكانة قاعدة النكرة والمعرفة في الدرس اللغوي بالخططين التاليين:





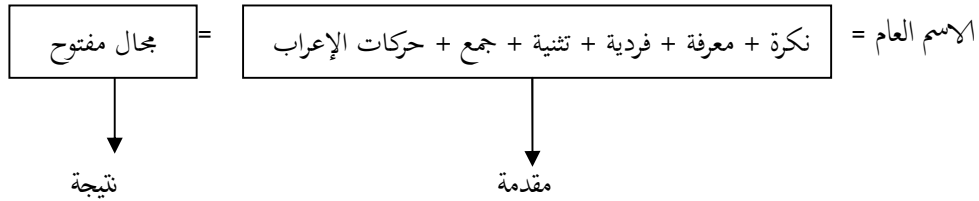
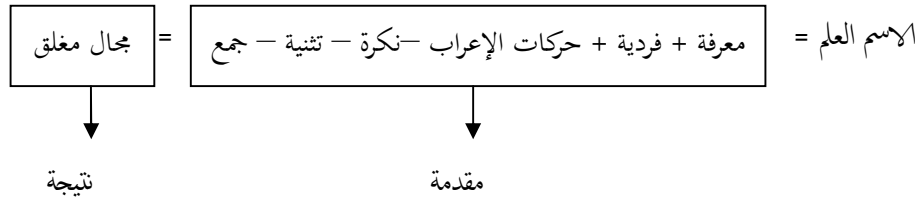
فحينما نسقط القاعدة التعريفية للتذكير على الرموز اللغوية الاسمية نلاحظ الاسم العام هو الوحيد الذي يمثّلها من بين الأنواع الأخرى، ممثلاً مطلقاً ويتطابق معها عند اللغويين إذ يتوافق مع تعريفهم لكلمة اسم، والمقصود منها الشرط الذي يجب أن يتوفر فيها حتى نقول عنها إنها اسم. يقول ابن يعيش: "الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه"²⁴، وكدليل على هذا ننتقل إلى تعريف الاسم العام عندهم يقول المبرد (ت.285هـ): "وأصلُ الأسماء النكرة وذلك لأَنَّ الاسم المنكر هو الواقع على كلِّ شيء من أمته. لا يَخْصُّ واحداً من الجنس دونَ سائرهِ نحو: رجل، و فرس"²⁵.

إذن، فالاسم النكرة هو الاسم الغارق في الشيع، جاء لتسمية الأشياء حينما تكون في حالتها العامة المهمة، هذه السمة هي مركزية وجوده. أما مركزية وجود العلم في نظرهم التحديد، لأنه جاء لتسمية الأشياء بعدما تصبح منفردة، وعلى أساسها عُرّف على أنه "الاسم الخاص الذي لا أخص منه"²⁶، فمعرفة نابعة من تعيينه لشخص بعينه، دون دخول أي أداة عليه، والتي جعلته غارقاً في التخصيص، كما معرفته هنا هي تقابل التذكير في الاسم العام. وبالتالي يصبح كل اسم عاماً هو الأصل، لجملة خاصية التذكير، وكل اسم علمياً فرعاً عنه لكونه يحمل خاصية التعريف، قياساً على أصل النكرة بالنسبة للمعرفة²⁷ في قانون النظام اللغوي فيمنع أن يتصف الاسم العلم بصيغة التذكير، لكونه يتصف بخاصية التعريف بعكس الاسم العام²⁸، بل يمنع حتى أن يتصف بأداة الرسم الشكلي التعريفية التي توضع على الاسم العام كعلامة تمكنه من الانتقال إلى التعريف بكل حرية إن لم تكن فيه منذُ بداية وجوده فنقول، مثلاً: (رجل / الرجل، حيوان / الحيوان، علم / العلم) بينما في الاسم العلم لا يمكن أن نقول: ل(أحمد، الأحمد)، أو(نزيهان، النزيهان، فاطمة / الفاطمة)، لأنه يعتبر خرقاً للقاعدة في عرف اللغويين. يقول ابن يعيش: "هذه الصفات المنقولة ضربان؛ أحدهما: ما تُقَل وفيه الألف واللام، من نحو: الحسن والعباس، وما أشبهها؛ والآخر: ما يُقَل ولا لام فيه من نحو: سعيد ومكرم. فأما ما نقل ولا لام فيه، فلا تدخله اللام بعد النقل، فلا يقال: "السعيد" ولا "المكرم"، لأن العلمية تخطر الزيادة، كما تخطر النقص"²⁹. ورغم هذا نرى بعض الأعلام في المجتمع الجزائري لا تعترف بهذه القاعدة فتخرج عنها، إذ يُسمّى (سعيد) ب(السعيد)، لترسخ لنا بذلك فكرة اللغة يصنعها المجتمع، وهي تخضع لدورته التطورية ولا تقف عند حدود معينة، وأثناء ذلك التطور تقدم لنا ظواهر تلزم اللغوي البحث فيها وإيجاد تفسيرات لها، واستنباط من

خلالها قواعد تراعيها، وليس عدم الاعتراف بها وتهميشها، فاللغة توجد أولاً من رحم المجتمع، ثم تستنبط القاعدة.

كما أنه إذا كان الاسم العام في ظاهرة التنكير يعبر عنها حيناً يكون حراً غير متصل بأي رسم شكلي، فإن الاسم العلم هو الآخر في تعبيره عن التعريف يكون حراً لا يقيدده رسم شكلي يمثله، وإن كان اللغويون يرون أن تقيده يمثل في تعريف شخص معين، ثم هي ظاهرة لا تتحكم فيها الأداة في العربية بقدر ما تتحكم فيها طبيعة الكلمة نفسها.

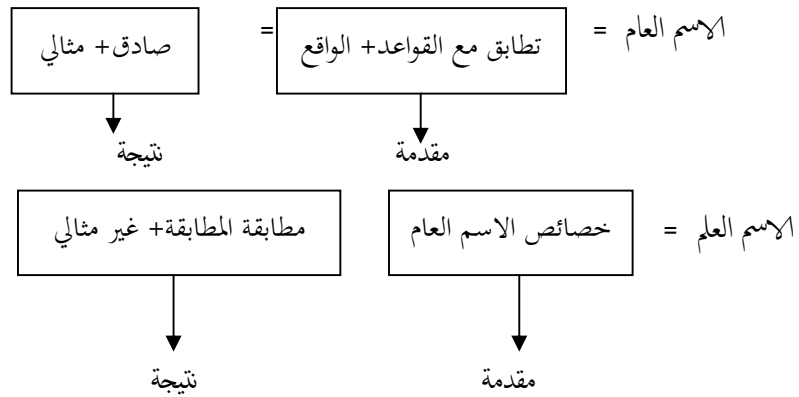
هذا التنقل الحر، وعدم التصادم مع القواعد للاسم العام، يعمم حتى على الحالات الإعرابية في الدائرة النحوية، فتشمل تنقله بين الفردية، والتنثنية، ثم الجمع، مثال (رجل، رجلان رجال)، كما يقبل الحركات الثلاث التي يترتب عنها تحوله إلى الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة. أما الاسم العلم فلا يخضع لها دائماً كما لاحظنا، فتم التضييق عليه من طرف اللغويين رغم اعترافهم أنه قد يتحول من الخصوص إلى العموم، يقول ابن يعيش: "اعلم أن العلم الخاص لا يجوز إضافته، ولا إدخال لام التعريف فيه، لاستغناؤه بتعريف العلمية عن تعريف آخر، إلا أنه ربما شورك في اسمه، أو اعتقد ذلك، فيخرج عن أن يكون معرفة، وصير من أمة كل واحد له مثل اسمه، ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة، نحو رجل و فرس فحينئذ يُجتأ على إضافته، وإدخال الألف واللام عليه، كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة"³⁰، ويمكن أن نترجم هذا في المخططين التاليين:



إن الأسماء العامة في نظر ابن جني (ت.392هـ) سميت بالمتكئة لكونها تقبل الاشتقاق والتصريف³¹، وما زاد من تعزيز مكاتها عندهم أنها مجال خصب قاموسياً؛ إذ تدلل كلمة واحدة من الأسماء العامة عند المعجمي أثناء تعريفها على حزمة من المعاني والكلمات، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت.170هـ)، في معجمه العين لتعريف لفظة (إنسان) والتدليل على معانيها أنها من "أنس: الإنس: جماعة

الناس، وهم الأئس، تقول: رأيت بمكان كذا أئساً كثيراً، أي: نائساً³²، وهي في (لسان العرب) من "الأئس، والإنسان من الإيناس، وهو الإبصار... وقيل للإنسان إنس لأنهم يُؤسسون؛ أي يُصرون"³³، ويعرف الفيروز آبادي (817هـ) لفظة (فرس) بقوله: "الفرس، للذكر والأُنثى، أو هي فرسة جمع: أفراش وفروس. وراكبه فارس، أي صاحب فرس"³⁴.

هذه الخصائص سهلت على اللغويين ليستندوا عليها كشاهد ودليل قوي على صحة قواعدهم، ويثبت صلابتها بقضيتها المحكمة عليه، فصنفوه في مرتبة المثالية، ومثل صفة الأصلية في حقل الأسماء بعده مجالاً مفتوحاً للتوسع، وعُدّ نموذجاً يستحضره اللغوي استحضاراً أثناء دراسة الاسم العلم، ومعالجة ظواهره ومختلف علله بطريقة تجعل أقل ما يقال عنها، إنها تضعه تحت مجهر قانون القياس، ميزانه التطابق والتماثل مع خصائص هذا النموذج المثالي مما صغر حجمها، وهو قياس نعتبره يقوم على فكرة مطابقة المطابقة في محتواه لأننا نرى الاسم العام بالأساس طبق عليه مبدأ المطابقة مع النظام قواعد النظام اللغوي والواقع كما هو مبين في المخططين:

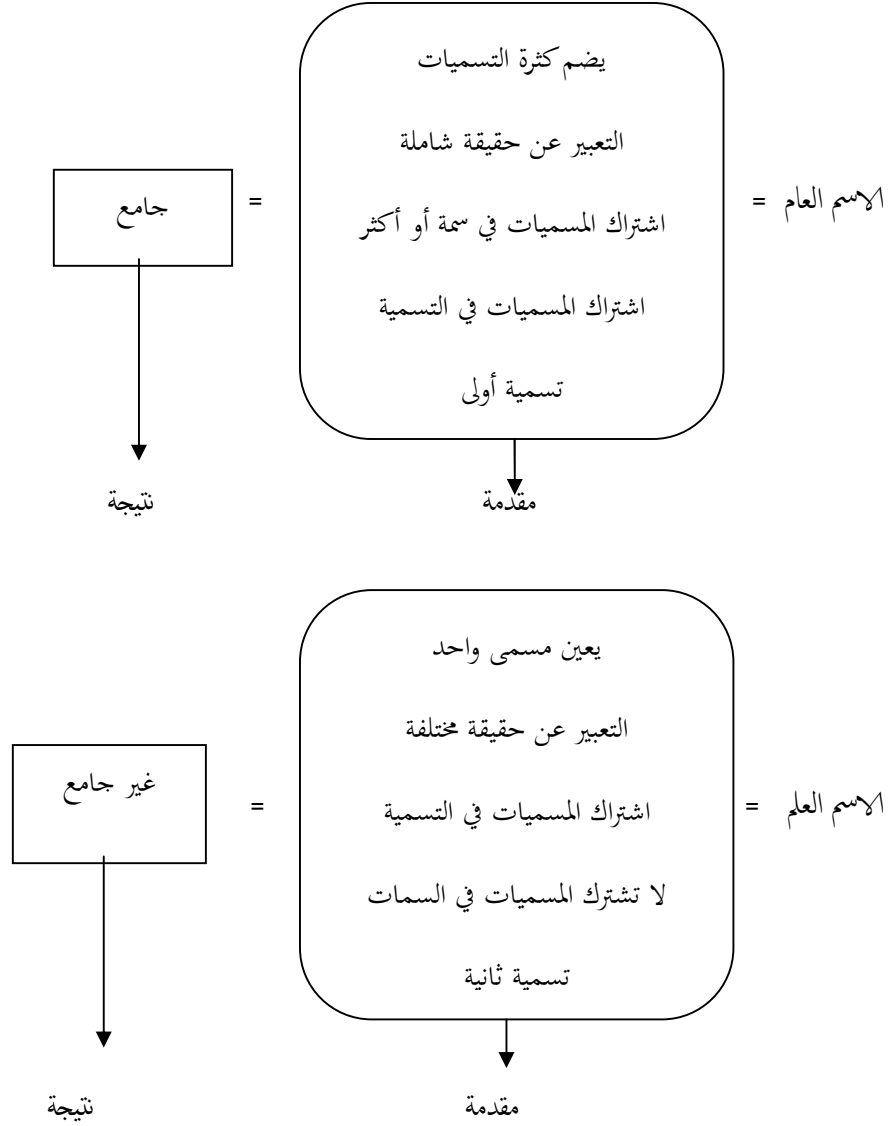


فالأسماء العامة تتمتع بالأصالة عند ابن عصفور (ت.669هـ)؛ لأنها "أسماء أول أوقعت على مسمياتها من غير أن تكون منقولة من شيء"³⁵، ولفظة (أوقعت) يراد منها معنى تطابق وتماثل التسميات، مع ما تحيل عليه من المسميات في الواقع حتى تصبح جزءاً لا يتجزأ منها وصادقة في تعبيرها عنها، وهي لفظة كثيراً ما استعملها علماء العربية حينما يتحدثون عن وظيفة الاسم خارج اللغة بنوعيه العام والعلم. وما يؤكد لنا ذلك قول ابن يعيش بأن الأعلام: "تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً، نحو: زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض، وعلى القصير كما يقع على الطويل، وليس الأسماء الأجناس كذلك"³⁶؛ أي أن اسم العلم إبراهيم، مثلاً يتسمى به أي شخص فيتمثله ويعبر عنه، دون أن يشترك في صفات مع من يتسمون به فهناك إبراهيم بنخيل وآخر كريم، وآخر أمين وإبراهيم آخر خائن وهكذا.

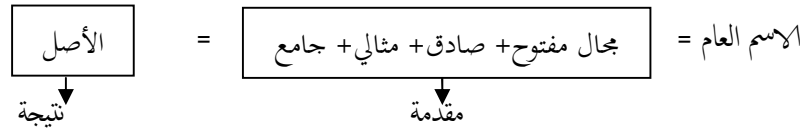
والاسم العام مثالي في حكم اللغويين، ليس لتوسعه في محيطه اللغوي بتقلبه الحر بين القواعد وبين فعل الغموض والوضوح، التخفي والظهور متى أراد ذلك، وتماشيا مع الظروف التي تصادفه، بل أيضاً لتوسعه من حيث مقدرته على استدعاء أكبر عدد ممكن من الكلمات فتتنطوي تحت لوائه. لنأخذ على سبيل المثال لا الحصر من الأسماء العامة، كلمة (إنسان) حيث نجدها تضم رموزا لغوية شتى، مثل (ذكر، أنثى، رجل، امرأة، ولد، بنت، طفل)، فكل هذه الأسماء العامة لا تخرج عنها، وإذا ما أردنا إخضاعها للمطابقة مع المحيط الخارجي فهي تعبر عن "حقيقة موجودة، وذوات كثيرة"³⁷. أما الأعلام فتختلف عنها حيث تعين مسمى واحداً، كما أنه "لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم"³⁸، مما جعل اللغويين ينفون عنها المعنى، زد على ذلك هذه الذوات في الأسماء العامة تشترك في أمرين، وفي سمة أو أكثر توحيدها، وتميزها عن غيرها من المخلوقات التي تتعايش معها.

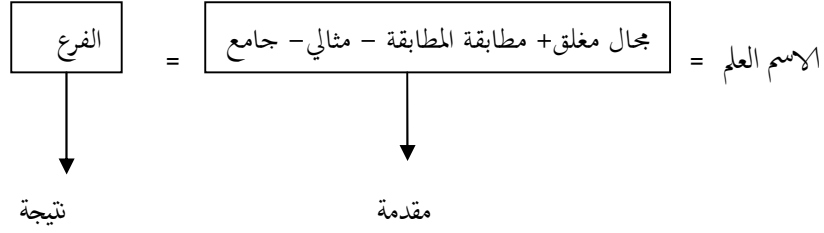
فمن سمات الذوات التي تجمعها كلمة (إنسان) أنها تمشي - على رجلين، ولها يدان تبسط بهما ولغة تتواصل بها، ولها القدرة على التفكير، وإدارة أمور الحياة أو الحقيقة الآدمية كما يسمونها³⁹، والتي لا تمتلكها بقية المخلوقات الأخرى، وتشترك في التسمية، لكن في الاسم العلم الرابط الوحيد بين من يسمون (أحمد)، أو (كريم)، مثلاً هو هذا الاسم أو التسمية فقط، والذي يعتبرونه غير كافٍ، مادام لا يعبر على حقيقة مادية واحدة تتوحد فيها تلك الذوات، لذا جعلوه فرعا ولا يعترفون له بالأصلية التي تقاس بمعيار الحقيقة المادية. يقول ابن يعيش عن الفرق بين قولنا (زيدان، عمران)، وقولنا (رجلان، فرسان) هو: "أن الزيدان والعُمران مشتركان في التسمية بزيد وعمرو، والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والآدمية. ألا ترى أنك لو سميت امرأة أو فرسا بزيد، وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد، لقلت: الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب، مع اختلاف الحقيقتين"⁴⁰.

فهذا الشيء المادي الموجود في الواقع "اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم"⁴¹ (أحمد، أو عبد الله، أو إبراهيم)، وعليه فلفظة (إنسان) من حيث الوجود هي الأسبق وتسمية أولى، ثم يأتي أيّاً من تلك الأسماء العَلَمِيَّة تسمية ثانية، أو قد يأتي كتسمية ثالثة إذا ما أعطينا لهذا الكائن اسماً ثانياً بغرض التمييز الجنسي بعد الولادة، فنقول: (ذكر أو أنثى). يقول ابن يعيش في أسبقية الأسماء العامة عن الأسماء العَلَمِيَّة: "الإنسان حين يُولد يطلق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأة، ثم يُميز باللقب والاسم"⁴²، ونلخص هذا في مخطط توضيحي كما يلي:



مما سبق من آراء اللغويين حول المعيار الذي تُقاس به الأصلية في الأسماء نخرج بالمخطط التالي:





الخلاصة:

- إن لمصطلحي الأصل والفرع دورا محوريا في تصنيف الاسم عند النحاة القدامى، فهو الفاصل في تحديد جنس الأسماء، وأنواعها، ومعانيها، ونسبها اللغوي سواء من جانب نحوي أو صرفي أو اشتقاقي أو دلالي أو تصنيفها قاموسياً.

- اهتم اللغويون العرب بالاسم العام في مقابل وضع الاسم العلم في موضع جعله شبه ميمش وذلك إما بتسليمه للدراسات الفلسفية المحضة، وإما بالنظر إليه نظرة سكونية ثابتة، تلميحا أو تصريحاً، مبنية على مقولة الأعلام رموزاً لغوية لا تنفيذ نظام اللغة مجرد عدم موافقتها لبعض المبادئ المعيارية التي وضعوها فصنف فرع عن الاسم العام بعده النموذج المثالي في حقل الاسم.

- عاج النحاة قضايا الاسم العلم، وما يتميز به من خصائص، بإعطاء أهمية لمبدأ الوضع الذي يمثل الأصل على حساب عزل مبدأ الاستعمال بعده فرعاً.

هوامش:

¹ إبراهيم عبد الله رفيده: النحو وكتب التفسير، ط3، (1990م)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، (ليبيا)، دار الكتب الوطنية، (بنغازي)، ص58.

² المرجع نفسه، ص61.

³ ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، (القاهرة)، مادة: أصل، ص89.

⁴ ينظر: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تخ: محمد صديق المنشاوي، (2004م)، دار الفضيلة للنشر، (القاهرة)، ص26.

⁵ ابن منظور: لسان العرب، مادة: فرع، ص33، ص93.

⁶ الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، ص139.

⁷ حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، (2001م)، دار الشروق، (عمان-الأردن)، ص75.

- ⁸ ينظر: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، صح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، (1406هـ-1986م). منشورات المكتبة العصرية، (صيدا- بيروت)، ج2، ص398.
- ⁹ محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر: طبقات النحويين واللغويين، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، (1984م)، دار المعارف، ص21.
- ¹⁰ ينظر: عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم، (1430هـ-2009م)، المكتبة العصرية، (بيروت- لبنان)، ص19.
- ¹¹ جلال الدين السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص398.
- ¹² الزبيدي أبو بكر: طبقات النحويين واللغويين، ص31.
- ¹³ إبراهيم عبد الله رفيده: النحو وكتب التفسير، ط3، ص58.
- ¹⁴ نظر: حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص31.
- ¹⁵ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تخ: عبد السلام محمد هارون، ط3، (1408هـ-1988م)، مكتبة الخانجي، (القاهرة)، ج1، ص22، 20.
- ¹⁶ أبو البقاء بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية- تخ: درويش محمد، ط3، (1419هـ-1998م)، مؤسسة الرسالة، (بيروت- لبنان)، ص88.
- ¹⁷ ينظر: الحاج عبد الرحمن صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (وحدة الرغاية- الجزائر)، ص119.
- ¹⁸ ينظر: منقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، (2001م)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص19.
- ¹⁹ الرضي الإسترأبادي: الشرح الرضي على الكافية، تخ: يوسف حسن عمر، ط2، (1996م)، منشورات قان يونس، (بنغازي)، ج3، ص237.
- ²⁰ سيبويه: الكتاب، ط3، ج1، ص22.
- ²¹ ابن علي بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، تخ: إميل بديع يعقوب، ط1، (1422هـ-2001م)، دار الكتب العلمية، (بيروت- لبنان)، ج3، ص347-348.
- ²² ينظر: عبد الله أحمد الفاكهي: شرح كتاب الحدود في النحو، تخ: المتولي رمضان أحمد الدميري، (1408هـ-1988م)، دار التضامن للطباعة، (القاهرة)، ص133-134.
- ²³ سيبويه: الكتاب، ج2، ص5.
- ²⁴ ابن علي بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص347-348.
- ²⁵ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تخ: محمد عبد الخالق عيضة، (1415هـ-1994م)، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (القاهرة- مصر)، ج4، ص276.
- ²⁶ ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص132.
- ²⁷ ينظر: هادي نهر: شرح اللحمة البدرية في علم اللغة العربية لابن شهام الأنصاري، (2007م)، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، (الأردن- عمان)، ج1، ص133.

- ²⁸ ينظر: غرانشيا غابوتشان: نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، تر: جعفر دك الباب، (1401هـ-1980م)، مطابع مؤسسة الوحدة، (دمشق)، ص 208.
- ²⁹ ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 132.
- ³⁰ المصدر نفسه، ص 134-135.
- ³¹ ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني: المنصف، تخ: إبراهيم مصطفى، عبد الإله أمين، ط 1، (1373هـ-1954م)، وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم، ج 1، ص 8.
- ³² الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تخ: عبد الحميد هندواوي، ط 1، (1424هـ-2003م)، دار الكتب العلمية، (بيروت- لبنان)، ج 1، ص 93.
- ³³ ابن منظور: لسان العرب، مادة: أنس، ص 150.
- ³⁴ محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تخ: مكتبة تحقيق التراث في المؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرق سوسي، ط 8، (1426هـ-2005م)، مؤسسة الرسالة، (بيروت- لبنان)، ص 562.
- ³⁵ ابن عصفور الإشبيلي، المتع في التصريف، تخ: فخر الدين قباؤه، ط 1، (1987م)، دار المعرفة، (بيروت- لبنان)، ج 1، ص 48.
- ³⁶ ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 93.
- ³⁷ المصدر نفسه، ص 91.
- ³⁸ المصدر نفسه، ص 142-140.
- ³⁹ ينظر: المصدر نفسه، ص 91.
- ⁴⁰ المصدر نفسه، ص 142-140.
- ⁴¹ أبو بكر محمد ابن السراج: الأصول في النحو، تخ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج 1، ص 148.
- ⁴² ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 93.

المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم عبد الله رفيده: النحو وكتب التفسير، الطبعة الثالثة، (1990م)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، (ليبيا)، دار الكتب الوطنية، (بنغازي).
- 2- ابن منظور: لسان العرب، بدون، طبعة، بدون تاريخ، دار المعارف، (القاهرة).
- 3- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، بدون طبعة، (2004م)، دار الفضيلة للنشر، (القاهرة).
- 4- حسن خميس الملوخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الطبعة الأولى، (2001م)، دار الشروق، (عمان- الأردن).
- 5- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وصححه: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، بدون طبعة، (1406هـ-1986م)، منشورات المكتبة العصرية، الجزء الثاني، (صيدا- بيروت).
- 6- محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، (1984م)، دار المعارف، بدون بلد.

- 7- عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بدون طبعة، (1430هـ-2009م)، المكتبة العصرية، (بيروت- لبنان).
- 8- الحاج عبد الرحمن صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، دون طبعة، دون تاريخ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، (وحدة الرغاية- الجزائر).
- 9- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، (1408هـ-1988م)، مكتبة الخانجي، الجزء الأول، والثاني، (القاهرة).
- 10- أبو البقاء بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية- تحقيق: درويش محمد، الطبعة الثالثة، (1419هـ-1998م)، مؤسسة الرسالة، (بيروت- لبنان).
- 11- منقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، بدون طبعة، (2001م)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق).
- 12- الرضي الإستراباذي: الشرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، (1996م)، منشورات قان يونس، (بنغازي).
- 13- ابن علي بن يعبدش: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، (1422هـ-2001م)، دار الكتب العلمية، الأول، والجزء الثالث، (بيروت- لبنان).
- 14- عبد الله أحمد الفاكهي: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، بدون طبعة، (1408هـ-1988م)، دار التضامن للطباعة، (القاهرة).
- 15- المررد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عيضة، بدون طبعة، (1415هـ-1994م)، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجزء الرابع، (القاهرة- مصر).
- 16- هادي نهر: شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية لابن شهام الأنصاري، بدون طبعة، (2007م)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، (عمان- الأردن).
- 17- غراتشيا غابوتشان: نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي ترجمة: جعفر دك الباب، بدون طبعة، (1401هـ-1980م)، مطابع مؤسسة الوحدة، (دمشق).
- 18- أبو الفتح عثمان ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الإله أمين، الطبعة الأولى، (1373هـ-1954م)، وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم الجزء الأول، بدون ذكر البلد.
- 19- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، التحقيق: عبد الحميد هندراوي، الطبعة الأولى، (1424هـ-2003م)، دار الكتب العلمية، الجزء الثاني، (بيروت- لبنان).
- 20- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في المؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرق سوسي، الطبعة الثامنة، (1426هـ-2005م)، مؤسسة الرسالة، (بيروت- لبنان).
- 21- ابن عصفور الإشبيلي: المتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباؤه، الطبعة الأولى، (1987م)، دار المعرفة، الجزء الأول، (بيروت- لبنان).
- 22- أبو بكر محمد ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين القتلي، دون طبعة، دون تاريخ، مؤسسة الرسالة، الجزء الأول، بدون ذكر البلد.